

انطلاق منصة «تونس تتحرى» للتحقق من الأخبار

تونس - أعلنت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين بالاشتراك مع منظمة «إيفوس» عن إطلاق منصة متخصصة في تحري الأخبار الزائفة «تونس تتحرى»، باللغتين العربية والفرنسية، وذلك ضمن مشروع «دعم حرية التعبير والإعلام».

وذكر رئيس تحرير منصة «تونس تتحرى» عربي الصامتي خلال ندوة صحافية عقدت بمقر النقابة الإثنين أن العمل على إطلاق المنصة انطلق منذ شهر يناير الماضي، وهي تتحرى في الأخبار والصور والفيديوهات والتصريحات وكل يتعلق بالأخطاء الصحافية.

وسلط الضوء على ما يطبع المشهد العام التونسي في شتى مناحي الحياة من أخبار وإشاعات ومدى تأثيراتها وتداعياتها على المجتمع، بما يدعو إلى بلورة رؤية مشتركة، من شأنها ترسيخ إعلام الجودة الذي يحقق الارتقاء بالمضامين الإعلامية.

وستمكن المنصة الصحافيين من التحري بالاعتماد على مناهج ووسائل علمية دقيقة للتحقق من الصور وغيرها من التقنيات الصحافية، بالإضافة إلى الاستناد إلى الطرق التقليدية عبر الاتصال المباشر بالمصادر والنظر في مدى تطابقها أو تطابقها للوصول إلى الحقيقة وإبلاغها للمتلقي.

وتطرق إلى تأثير المناخ الاجتماعي في انتشار الإشاعات والأخبار الزائفة من عدمه، وذلك قياسا بدرجة التوتر والاحتقان التي تخيم على العلاقات بين الأفراد في المجتمع الواحد، وما يتبع ذلك من خلق للخبر الزائف وانتشاره، بما يفوق سلامة كل المؤسسات التقنية معلقا «لا يمكن بناء دولة في مجتمع تحركه الإشاعة».

وقال النوري اللجمي رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري «الهايكا»، إن هناك من يعمل على بث الأخبار الزائفة، مستشعرا بما يروج من إشاعات في سياق الانتخابات سواء في تونس أو فرنسا وغيرها من الدول من خلال استغلال التقنيات الاتصالية المستجدة لبث أكبر عدد من الأخبار غير الصحيحة، بما يشكل خطورة كبيرة على الصورة السليمة للإعلام.

ولفت إلى أن المشهد الإعلامي لا يزال ناشئا في تونس لارتباطه بسباق الثورة واضطلاحه بدور جوهري في ظل مساحة حرية التعبير والصحافة، مؤكدا ضرورة فرض مصادقية الإعلام في تونس، بما فيها التصدي للأخبار الزائفة وما تحمله من أخطار في توجيه المواطن والرأي العام.

وكالة المغرب للأنباء تفتح نقاشا حول موضوعية تقارير حرية الصحافة

انتقاد لاذع لنقابة الصحافيين بشأن مزاعمها عن الحريات النقابية في الوكالة



وكالة المغرب للأنباء تؤكد بأن وضعيتها جيدة

المصدر لهذه التقارير التحري واعتماد المصادر ذات المصداقية». وأضافت أن النقابة بالذکر منظمة «مراسلون بلا حدود» وقالت إن النقابة تتفاعل إيجابيا معها في الشراكة في برامج تدريب الصحافيين، واستدركت أنه «لا يمكن القول» ب«حصص هذه الشراكة في دائرة ضيقة تخدم مصلحة طرف واحد بصفة رئيسية، بل لا بد لهذه الشراكة أن تشمل مختلف أوجه التعاون والتنسيق». ولم تجد النقابة أي تفسير لاطلاعها على تقارير «مراسلون بلا حدود» من وسائل الإعلام «بينما كان الاتفاق قد حصل في اجتماع رسمي مع مسؤولي المنظمة على إشراك نقابتنا في إنجاز هذه التقارير من خلال راصدين مغاربة يشاركون إلى جانب راصدين آخرين».

وتكررت اللجنة أن جائحة كورونا وحالة الطوارئ الصحية المرافقة لها «أزمتنا من وضعية الهشاشة» حيث «تم إغلاق بعض المؤسسات، وقامت أخرى بتقليص الرواتب، ولولا تدخل السلطات العمومية لصرف دعم استثنائي مخصص لدفع رواتب الصحافيين ومجمل العاملين للصحافيين والانتهاكات التي تطالهم أثناء مزاولتهم لمهنتهم أو بسببها. وشخصت النقابة واقعا مزريا تتن تحت وطاقته وسائل الإعلام المغربية،

ويضم المغرب عدة نقابات ومنظمات وهيئات مهنية معنية بالصحافة والإعلام منها النقابة المغربية للصحافة والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والجمعية الوطنية للإعلام والناشرين والمجلس الوطني للصحافة. وأفادت الوكالة أنها تعتمد في المجال الاجتماعي على مؤسسة يتم التدقيق في شفافيته وفعاليتها وجودة خدماتها سنويا ومشهود بكفاءتها.

وأشارت إلى أن قطاع الإعلام في المغرب يحتاج إلى نقابة حديثة وخبرة يمكنها المساهمة في إيجاد حلول ذكية للخروج من الأزمة التي تعصف بالقطاع، واتهمت مسيرتي النقابة بتحويلها إلى «ربع خاص وتهيمش النقابيين الشرفاء والحقوقيين».

«أوضاعا لا تلبي بما يجب أن يكون عليه تسيير مرفق عمومي يقدم خدمة إعلامية، منها النقابة المغربية للصحافة والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والجمعية الوطنية للإعلام والناشرين والمجلس الوطني للصحافة. وأفادت الوكالة أنها تعتمد في المجال الاجتماعي على مؤسسة يتم التدقيق في شفافيته وفعاليتها وجودة خدماتها سنويا ومشهود بكفاءتها.

وأشارت إلى أن قطاع الإعلام في المغرب يحتاج إلى نقابة حديثة وخبرة يمكنها المساهمة في إيجاد حلول ذكية للخروج من الأزمة التي تعصف بالقطاع، واتهمت مسيرتي النقابة بتحويلها إلى «ربع خاص وتهيمش النقابيين الشرفاء والحقوقيين».

ولم يصدر عن المسؤولين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون المغربية حتى الثلاثاء أي رد حول تقرير النقابة الذي تعرض أيضا لأوضاع العاملين فيها. وزعم التقرير أن العاملين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون قد عاشوا خلال الفترة التي يغطيها التقرير

ويضم المغرب عدة نقابات ومنظمات وهيئات مهنية معنية بالصحافة والإعلام منها النقابة المغربية للصحافة والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والجمعية الوطنية للإعلام والناشرين والمجلس الوطني للصحافة. وأفادت الوكالة أنها تعتمد في المجال الاجتماعي على مؤسسة يتم التدقيق في شفافيته وفعاليتها وجودة خدماتها سنويا ومشهود بكفاءتها.

وأشارت إلى أن قطاع الإعلام في المغرب يحتاج إلى نقابة حديثة وخبرة يمكنها المساهمة في إيجاد حلول ذكية للخروج من الأزمة التي تعصف بالقطاع، واتهمت مسيرتي النقابة بتحويلها إلى «ربع خاص وتهيمش النقابيين الشرفاء والحقوقيين».

ولم يصدر عن المسؤولين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون المغربية حتى الثلاثاء أي رد حول تقرير النقابة الذي تعرض أيضا لأوضاع العاملين فيها. وزعم التقرير أن العاملين بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون قد عاشوا خلال الفترة التي يغطيها التقرير

«جي.بي.أس» يحكم تحركات الصحافيين بأولمبياد طوكيو

العالمي «جي.بي.أس» لتعقب تحركاتهم بصرامة». وأضافت أنه سيتعين على الصحافيين البقاء في فنادق محددة بدلا من المساكن الخاصة، مشيرة إلى أنه سيتم تخفيض عدد الفنادق من 350 إلى حوالي 150، في محاولة للمنظمين لحصر تحركاتهم تحت إشراف دقيق.

6 آلاف صحافي أجني عليهم أن يقدموا قائمة مفصلة بالمناطق التي سيزورونها في اليابان

كما ستكون القيود صارمة على تحركات الرياضيين الذين سيخضعون يوميا لفحوصات الكشف عن كوفيد - 19. ومن المتوقع أن يتخذ المنظمون قرارا بشأن حضور الجماهير المحلية من عدمه في وقت لاحق من الشهر الحالي، بعد أن سبق أن منعوا الحضور من الخارج. وتعتبر الحالة الوبائية في اليابان أفضل من العديد من البلدان الأخرى، ولكن حملة التلقيح تسير ببطء حيث تلقت نسبة 3.5 في المئة من المقيمين الجرحيين. وظهرت استطلاعات مؤخرا أن الغالبية الساحقة من المستجوبين تعارض إقامة الألعاب، مؤيدة الإلغاء الكامل أو التأجيل رغم أن هذه النسبة انخفضت في الملتاحات أجرتها صحيفة يوميوري شيمبون اليومية الإثنين.

تفرض اللجنة المنظمة لأولمبياد طوكيو قيودا مشددة على الصحافيين الأجانب الذين يغطون الفعاليات، ضمن قواعد صارمة ضد الوباء، وسيتم تعقب حركة الصحافيين عن طريق نظام تحديد المواقع العالمي «جي.بي.أس»، على أن تسحب التصاريح منهم في حال مخالفة القواعد.

وأعلنت سيكو هاشيموتو رئيسة اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية التي تنطلق في 23 يوليو المقبل، أنه على الصحافيين الأجانب الذين سيتوجهون إلى اليابان والبالغ عددهم زهاء ستة آلاف، أن يقدموا قائمة مفصلة بالمناطق التي سيزورونها في أول أسبوعين لهم في اليابان، مثل المنشآت الرياضية والفنادق.

واعتبرت اللجنة أن استخدام تقنية التتبع سيُمكن المسؤولين من التأكد أن الصحافيين يتنقلون في الأماكن المصرح عنها. ويحاول منظمو الأولمبياد المؤجل من العام الماضي بسبب جائحة فيروس كورونا، طمأنة الجمهور المتخوف بان بإمكانهم إقامة الحدث الضخم بأمان بموجب قواعد صارمة ضد الوباء، خصوصا أنه يواجه انتقادات داخل اليابان وخارجها بسبب تنظيمه في وقت ما يزال فيه الوباء يشكل خطرا عالميا.

وقالت قبل اجتماع اللجنة التنفيذية لأولمبياد 2020 «للتأكد من عدم ذهاب الأشخاص إلى أماكن أخرى غير الأماكن التي تم تسجيلهم للذهاب إليها، سنستخدم نظام تحديد المواقع

رئيس البرلمان الإيراني يقاضي رسام كاريكاتير في صحيفة إصلاحية

وكان حيدري قد تحدث عن القيود في ظل النظام الإيراني وقال، «علينا أن نعمل رسميا في إطار الحريات التي يجدها الدستور مع عدم المساس بالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي أو الجيش... ولكننا نعمل أيضا بموجب قانون غير مكتوب أو خط أحمر غير واضح المعالم. وعندما نكون أمام موضوع حساس، يقول لنا هذا القانون لا تقربوا منه».

وباتت الصحف تستعين بمستشارين قانونيين لبحمى نفسها من الرقابة والملاحقات القضائية. وأمام الوضع الاقتصادي والسياسي، بات الرسامون يلجأون إلى الرمزية في رسوماتهم التي صارت مع ذلك أعمق لأنهم يغوصون في بواطن الأمور وإن كان ذلك يفسح المجال أمام عدة تفسيرات.

وقبل سنوات، اعتبر أحد رسومه إهانة للمقاتلين في الحرب الإيرانية العراقية وتسبب بإغلاق صحيفته. وفي أكتوبر الماضي، أصدرت محكمة في طهران، حكما على المعلم الشاب رضا نهضت بـ45 جلدته بتهمته «إهانة» وزير التعليم الإيراني ونائبه، من خلال نشر رسم كاريكاتيري ساخر على قناته عبر تطبيق تلغرام.

وكتب في الرسم «في برنامج تلفزيوني قصير المدى في التسعينات، سئل نائب الوزير تركمان الليهاري، ما هي الشجرة التي ينغي غرسها في رمال الصحراء؟ فاجاب: شجرة الموز».

أي موضوع، لأن الحدود غير واضحة، وعليهم الأيرسموا صورة قاتمة عن الوضع في البلاد. وسبق أن اعتقلت السلطات الإيرانية حيدري من مقر عمله في طهران.

ويمكن أن يؤدي التنازل الساخر للنظام أو أحد المسؤولين الكبار في إيران إلى إغلاق الصحيفة أو السجن.

ويقول رسامو الكاريكاتير إنهم يمكن أن يواجهوا مشكلات بالنسبة إلى



رسم مزعج بالنسبة إلى قاليباف

ويظهر الرسم السياسي الملتهب وهو يمسح العرق من على جبينه بقفلة قماش.

وقد رسمها رسام الكاريكاتير الصحافي الشهير هادي حيدري لصحيفة «سازانديجي» الإصلاحية الإيرانية. وقال حيدري في تغريدة على حسابه على تويتر الثلاثاء، إنه يتعين عليه المثول أمام محكمة صحافية خاصة، مع رئيسي تحرير الصحيفة. وأضاف أنه تم إطلاق سراحه في الوقت الحالي إلى حين صدور قرار نهائي من القضاء بشأنه.

وبدا الرسم غير مثير للإزعاج إلى حد ما، لكن يبدو أن ما أثار غضب قاليباف هو نشره بالقرب من تقرير بعنوان «إزعاج قاليباف الجديد»، ويركز على مزاعم بشأن تدخله في عملية التخطيط للمؤازرة. وجاء في الدعوى أن رسم السياسي وهو يتصبب عرقا قد يوحي للقاء بأن المزاعم الواردة في التقرير صحيحة. وانتقدت نقابة الصحافيين الإيرانيين هذا الإجراء وطالبت قاليباف بسحب الاتهامات التي لا أساس لها ضد العاملين في مجال الإعلام. ويحاول رسامو الكاريكاتير في إيران العمل بين «خطوط حمراء» غير واضحة،